

دور هيئة الأمم المتحدة في حماية البيئة من آثار تحرير التجارة الدولية

The role of the United Nations in protecting the environment from the effects of international trade liberalizationبلقبي راجح¹، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مستغانم

rabah.belkabdji@etu.univ-mosta.dz

بقنيش عثمان²، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مستغانم

atmane.bekenniche@univ_mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/25 تاريخ القبول: 2025/05/19 تاريخ النشر: 2025/11/10

الملخص:

تعتبر هيئة الأمم المتحدة فاعل أساسي في مجال حماية البيئة وهذا نظرا لدورها الكبير في هذا المجال، خاصة بعد التدهور الذي أصاب البيئة. فمسألة حماية البيئة من المواضيع التي نالت حصة كبيرة من الاهتمام العالمي، كونها عالمية التأثير، تقع على عاتق الجميع دون استثناء، مما يستوجب التعاون الدولي والذي أفرز العديد في موضوع حماية البيئة كعقد المؤتمرات والاتفاقيات. فلهذا هناك الكثير من الجدل بخصوص تأثير التجارة الدولية على البيئة، ويرجع ذلك إلى التطورات التي طرأت على عمليات تحرير التجارة الدولية والاتفاقيات الإقليمية والدولية من جهة، وإلى التدهورات المستمرة التي تعاني منها بيئتنا من جهة أخرى.

إن المتضمن في السياسات التجارية والسياسات البيئية، يجد أن الهدف النهائي لكل منها، يتمثل في تحقيق احتياجات ومتطلبات الإنسان والحفاظ على أمنه وسلامته. في حين لا يمكن التصور بأن الإنسان العاقل قد يقبل بمبادلات تجارية دولية من شأنها تسبب مشاكل بيئية، وإلا فإن الحياة على الأرض تكون مستحيلة، ومن ثمة كانت مؤتمرات هيئة الأمم المتحدة العديد من المحاولات لفرض حدود على تحرير التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة – حماية البيئة – التجارة الدولية – دور الأمم المتحدة- آثار تحرير التجارة الدولية.

Abstract:

The United Nations is considered a major player in the field of environmental protection, given its great role in this field, especially after the deterioration that affected the environment. The issue of environmental protection is one of the topics that has received a large share of global attention, as it has a global impact, and falls on the shoulders of everyone without exception, which requires international cooperation, which has resulted in many on the subject of environmental protection, such as holding conferences and agreements. That is why there is a lot of controversy regarding the impact of international trade on the environment, due to the developments that have occurred in the processes of liberalization of international trade and regional and international agreements on the one hand, and to the continuous deterioration that our environment suffers from on the other.

The one who examines the trade and environmental policies will find that the ultimate goal of each is to achieve the needs and requirements of the human being and maintain his security and safety. While it is unimaginable that the wise tooth would accept international trade exchanges that would cause environmental problems, otherwise life on Earth would be impossible, and hence the United Nations conferences were many attempts to impose limits on the liberalization of international trade.

Keywords: United Nations – Environmental Protection – International Trade –Role of the United Nations – Effects of International Trade Liberalization.

مقدمة:

إن آثار التهديد البيئي تجاوزت الحدود السياسية للدولة وقد ساهم التطور الكبير لوسائل النقل والاتصال في ذلك حيث حظيت مواضيع التجارة الدولية وحماية البيئة بقدر كبير من الجدل قائم منذ عدة سنوات وعلى مختلف المستويات الدولية، وذلك مع تزايد الاهتمام بالمشكال البيئية بشكل مستمر، إذ قبل الستينات بقيت حماية البيئة مهمشة، فلم تكن محل أي تدبير شامل في المجال التنظيمي، لكن الاعلام عن الكوارث الايكولوجية والتلوث الخطير الذي عرفه العالم، وكذا ظهور جمعيات ومنظمات حماية البيئة، خاصة في شمال أوروبا، سمح بإيقاظ الضمائر وتدرجيا بإيقاظ وعي المشرع في فرض قواعد بيئية.

كما تلعب التجارة الدولية دورا هاما في الاقتصاد العالمي، حيث تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، كما أن العديد من الدراسات أثبتت دور التجارة الدولية في تقليص معدلات البطالة وذلك من خلال التوسع في الإنتاج وخلق شعب وقطاعات انتاج جديدة أو التوسع في الموجودة، وذلك بفضل تعاظم دور عمليات التصدير، كما يوجد آخر للتجارة الدولية يتمثل في تقليص فجوة الفقر وتوزيع عادل للثروات، حيث تستفيد العديد من الطبقات من عوائد التبادلات التجارية وعمليات الإنتاج الموجه للتصدير، فالتجارة الدولية إذن تلعب دور تنموي هام في الاقتصاد العالمي، لكن هذا الدور من شأنه أن يقلص خاصة إن تم اتخاذ تدابير حماية فقد شهد العالم العديد من الفترات التي سادتها حروب تجارية كان الإجراءات الحمائية أهم أسلحتها، حيث تراجع الدور الاقتصادي للتجارة الدولية، في ظل التجاذب الحاصل بين مؤيدي تحرير التجارة الدولية وأنصار الحمائية، حيث ظهرت تيارات مختلفة تدافع أو تعارض تحرير التجارة الدولية. فالمعروف أن تحرير التجارة يؤدي إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية أو الغابات أو موارد التعدين في انشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة، لهذا أصبحت إشكالية العلاقة بين تحرير التجارة وحماية البيئة، محل وجهات النظر المتباينة، فمن جهة، يرى البعض بأن

تحرير التجارة من خلال رفع جميع الحواجز، يزيد من الدخل الإجمالي، وبالتالي تكون هناك القدرة على الاستثمار بكثافة في برامج حماية البيئة في حين، يرى البعض الآخر بأن زيادة مستويات الإنتاج، باعتباره السبب الرئيسي في زيادة النشاط التجاري، سوف يؤدي إلى أضرار معتبرة على البيئة، الأمر الذي يثير تساؤلا جوهريا:

ما مدى مساهمة هيئة الأمم المتحدة في المحافظة على النظام البيئي من أثار تحرير التجارة الدولية؟

وبناء على ما تقدم ولاستيفاء معالجة جميع عناصر الموضوع توصلنا إلى الفرضيات المناسبة لها:

فرضيات البحث

-كون دور الأمم المتحدة فعالا في الحفاظ على البيئة إذا كانت هناك منظمة متخصصة تهتم بشؤون البيئة داخل منظمة الأمم المتحدة

-تهدف هيئة الأمم المتحدة إلى حماية البيئة من خلال اتفاقياتها ومبادئها، في مقابل ذلك فقد ساهمت بشكل كبير ومباشر في تدهور البيئة من خلال تحرير التجارة الخارجية

أهداف البحث: نوجز أهداف البحث في الآتي:

-التعرف على أهم المشاكل البيئية وأساليب حمايتها، والسياسات المتبعة في ذلك.

-تحليل العلاقة والارتباط بين التجارة والبيئة، وتبيان تطور حماية البيئة في ظل مؤتمرات واتفاقيات هيئة الأمم المتحدة

اعتمدت منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من المناهج المناسبة لهذه المواضيع، كونه لا يهدف فقط إلى وصف الواقع وصفا مجردا كما هو، بل يتجاوز إلى التحليل، وذلك بغرض الوصول إلى استنتاجات تساعدنا على فهم ذلك الواقع على حقيقته. وفي إطار السعي للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين.

المبحث الأول: دور هيئة الأمم المتحدة في حماية البيئة

مع تفاقم الملوثات الدولية ودق ناقوس الخطر والذي مسى كافة أشكال الحياة على وجه هذه الأرض، بدأت أصوات المصلحين في هذه الأرض ترتفع من أجل التدهور الذي لحق بالبيئة من كل مكان وبالنظر إلى طبيعة الملوثات العابرة للحدود، والتي صارت تتفاقم مع التطور التكنولوجي في العقود الأخيرة، أخذ المجتمع الدولي يبحث في اتخاذ التدابير المناسبة، لهذا تعتبر هيئة الأمم المتحدة من المنظمات الدولية التي قدمت جهودا غير مسبوقة للحفاظ على النظام البيئي العالمي، هذا ما جعلها تحتل موقع الصدارة من حيث الجهود الرامية لحماية البيئة، حيث لعبت دورا بارزا في صياغة القانون الدولي للبيئة، لهذا تعتمد هيئة لحماية البيئة سواء عن طريق عقد المؤتمرات التي ساهمت من خلال المبادئ والتوصيات الصادرة عنها بمختلف قطاعاتها، أو بإبرام الاتفاقيات الدولية وهذا نظرا لتزايد المشكلات البيئية التي تقتضي التعاون وتظافر الجهود وتقديم المساعدة في مجال اعمال قواعد الحماية.

المطب الأول: أهم المؤتمرات الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة

بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1972 تدعو إلى عقد المؤتمرات بهدف تنبيه الشعوب والدول والحكومات إلى أن الأنشطة الإنسانية إذ لم يتم ضبطها وتصويبها تهدد بالأضرار البيئية الطبيعية وتخلق مخاطر جسيمة تمس الرفاهية الإنسانية والحياة البشرية ذاتها وكذلك بحث سبل تشجيع وتعزيز قيام الحكومات والمنظمات الدولية بما ينبغي لحماية البيئة وتحسينها.

أولا: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة (استكهولم) 1972

نظرا لتزايد الأخطار البيئية التي وصلت إلى حد لا يمكن تجاهله (محمد، 2019، صفحة 187)، وعلى أساس تقدم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جويلية 1968 (بويكر، 2017، صفحة 30) دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 ديسمبر 1968 إلى عقد مؤتمر يسمى مؤتمر ستوكهولم.

وهو الذي انعقد في الفترة من 8 إلى 16 يونيو عام 1972، حددت في بنود هذا الاجتماع الذي أطلق عليه اعلان ستوكهولم الخاص بالبيئة الإنسانية، وهو يدعو إلى ضرورة اتخاذ تدابير ضرورية من أجل مواجهة المشكلات البيئية والتلوث بشتى أنواعه. وإنشاء برنامج خاص بالتعاون من أجل حماية هذه البيئة والمحافظة عليه، فدوره يكمن في توعية العالم بضرورة الحفاظ على البيئة البشرية عن طريق مجموعة من المبادئ وذلك لكي لا تصيبها أخطار خاصة التلوث، فقد شاركت 113 دولة، وفي ضمن هذا المؤتمر جاءت توصيات وتقارير حول حق الانسان في البيئة السليمة، كما أشار إلى مسؤولية الفرد والدولة عن حماية البيئة وعدم الحاق الضرر بتلويثها وذلك سواء من الجيل المعاصر او من الجيل المستقبلي، تمثلت أهداف المؤتمر في تنبيه الشعوب والحكومات إلى الأنشطة الإنسانية، وكذلك بحث سبل تشجيع وترقية قيام الحكومات والمنظمات الدولية، بما ينبغي لحماية البيئة وتحسينها (سعيدة، 2017، صفحة 40).

ثانيا: مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية (قمة الأرض) بريودي جانيرو 1992 انعقد في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 يونيو عام 1992 تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة، فقد كان أكبر اجتماع في العالم حضره 30 ألف باحث من 178 دولة و130 رؤساء دول وحكومات حيث حددت في بنود هذا الاجتماع الذي أطلق عليه إعلان ريو التي تصيب كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة النمو العالمي للمحافظة على البيئة خاصة من التلوث الذي يسبب عدة مشاكل أخرى فيها مثلا التصحر، الاضرار بطبقة الأوزون، الاحتباس الحراري (سعيدة، 2017، صفحة 44).

وقد تعددت الأسباب التي أدت إلى انعقاد هذا المؤتمر الذي استغرق تحضيره سنتين وتمثل هذه الأسباب في:

-حماية الغلاف الجو وطبقة الأوزون

- حماية الغابات ومكافحة التصحر والجفاف إضافة إلى حماية التنوع البيولوجي (مراد، 2016، صفحة 33)

- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية وضمان استمرارها واتباع نهج متكامل للتخطيط وغدارة موارد الأراضي بالإضافة إلى حماية المياه العذبة وامتدادها من التلوث وقد اختتم هذا المؤتمر أعماله بوضع ثلاثة اتفاقيات وقع عليها أكثر من 150 دولة وهي:

- الاتفاقية الأولى: تعنى بالتنوع الحيوي، هدفها حماية الكائنات الحية والحيوانية والنباتية المعرضة للانقراض.

- الاتفاقية الثانية: المتعلقة بتغير المناخ، ومكافحة درجات الحرارة عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسبب لهذه الحرارة.

- الاتفاقية الثالثة: معاهدة الغابات والمساحات الخضراء، تبنيها لمبادئ ارشادية بهدف المحافظة على الغابات بأنواعها باعتبارها دعما للحياة وضرورية للتنمية الاقتصادية (الهيئي، 2016، صفحة 463).

لكن الملاحظ على هذه القمة لم تخرج إلى بمجموعة من المبادئ غير الملزمة، وهذا نظرا للفروض الشاسعة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة النامية.

ثالثا: مؤتمر كيوتو

يعتبر بروتوكول كيوتو نوعية في مجال عوامة الشأن البيئي العالمي، من خلال فرض التزامات على الدول الصناعية لخفض انبعاثات الغازات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري وذلك في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 حيث أن هناك أربعة قطاعات تتسبب في إنتاج هذه الغازات وهي الطاقة، العمليات الصناعية، الفلاحة والنفايات (سعيد، 2010، صفحة 183).

لكن على الرغم من كل المجهودات التي قامت به الأمم المتحدة بما يتعلق باتفاقية كيوتو، تبقى غير ملزمة كما حدث في اتفاقية الدول المصنعة الكبرى، من أجل خفض استعمال

الغازات الدفيئة المذكورة في الاتفاقية، والتي لم تصادق عليها العديد من الدول كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم أكبر الدول الملوثة للغلاف الجوي.

رابعا: مؤتمر جوهانسبورغ لعام 2002

تعتبر قيمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة التي عقدت في سبتمبر 2002 في مدينة جوهانسبورغ بجنوب افريقيا، من أهم وأكبر المؤتمرات المعنية بالشأن البيئي، ويعرف كذلك بقمة الأرض الثانية جاء كمكمل لمبادئ جدول الأعمال القرن الواحد والعشرين كما انبثق عنه اعلان جوهانسبورغ يؤكد على حماية البيئة باعتبارها أهم أركان التنمية المستدامة، وقد ركز هذا المؤتمر على حماية الطبيعة والاستهلاك المستدام لمواردها ومكافحة التلوث بالنفايات والكوارث الطبيعية، من خلال تعهد كافة الدول بهذه الظروف السائدة في جميع العالم (هياجنة، 2014، صفحة 242).

لكن يمكن القول أن هذا المؤتمر لم يأتي بالجديد سوى حلولاً وسيطة تتمثل في تقديم الدعم المعنوي فقط لعدد من القضايا في مقدمتها التغيرات المناخية والزراعية والتجارة والتمويل والمياه والصحة.

خامسا: مؤتمر القمة العالمي لعام 2005

لقد تم عقده بحضور رؤساء الدول والحكومات بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في 14 إلى 16 سبتمبر 2005 ومن نتائجه، المحافظة على صحة الانسان والبيئة من خلال انتاج المواد الكيميائية بطرق تقلل من الآثار السيئة والخطيرة مع استخدام تتسم بالشفافية (سعيد، 2010، صفحة 183).

سادسا: مؤتمر كوبنهاغن حول التغيرات المناخية لعام 2009

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية في الفترة الممتدة بين 17 إلى 18 ديسمبر 2009 في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن، شارك فيه ممثلين 192 دولة من أجل الحصول على وثيقة دولية تهدف إلى مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، جاء في أعقاب مؤتمر كيوتو، الذي

أوشكت مدة سريانه على الانتهاء، وهذا يتطلب إيجاد خطة جديدة تكون كبديل عن التزامات برتوكول كيوتو عند انتقائه هدفه الأساسي يتجلى في إيجاد الحلول لمشكلة تغير المناخ التي يكون سببها 95% من نشاطات الانسان الغير مسؤولة المسببة في تلوث الغلاف الجوي بالغازات السامة والخطيرة (الهيبي، 2016، صفحة 544).

لم يتوصل هذا المؤتمر لحل عادل يرضي جميع الأطراف فيما يخص الانبعاثات الحرارية التي اعتبرها الكثيرون بالأمر المربك وموقف مخيب للأمل، حيث أصبح الوصول لحل وسط مستحيل الحدوث.

سابعا: مؤتمر كانكون 2010

عقد مؤتمر كانكون بشأن التغيرات المناخية في العاصمة المكسيكية خلال الفترة الممتدة من 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010، شارك فيه نحو 194 دولة ويعد كأول اجتماع لمناقشة المشاكل التي تتعرض لها البيئة بعد فشل قمة كوبنهاغن للتوصل لحل من أجل مكافحة التغير المناخي لما بعد انتهاء برتوكول كيوتو 2012، كذلك مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ الذي انعقد في "بالي" بإندونيسيا عام 2007 في إطار سلسلة من المؤتمرات التي تضمنت توسيع الرؤيا المشتركة للعمل التعاوني طويل الأمد، وقد انتهى بمجموعة من القرارات كإخضاع الانبعاثات العالمية (الهيبي، 2016، صفحة 90).

ثامنا: مؤتمر ريودي جانيرو عام 2012

عرف بريو 20+ في الفترة من 20 جوان إلى 22 جوان 2012، هدفه يتجلى في اتخاذ القرارات للوفاء بالوعود التي وضعت في قمة الأرض للعام 1992، وقد تمخض عنه وثيقة ختامية بعنوان المستقبل الذي نريده، ثم المصادقة عليها من طرف 191 بلد مشاركا، وأكدت على الأهداف التي نص عليها مؤتمر قمة 1992 (سعيد، 2010، صفحة 190). تاسعا: مؤتمر الدوحة

لعام 2012

عقد في الفترة الممتدة من 26 نوفمبر إلى 07 ديسمبر 2012 بالدوحة نتج عنه عدة نتائج من بينها:

- موافقة الحكومات للعمل من أجل وضع اتفاق عالمي بخصوص تغير المناخ
- العمل بآليات السوق التابعة لبروتكول كيوتو بداية من عام 2013 (آلية التنمية النظيفة، التنفيذ المشترك والاتجار الدولي بالانبعاثات).
- التعديل في بروتكول كيوتو، باعتباره الاتفاق الذي بموجبه الدول لخفض غازات الاحتباس الحراري (سعيد، 2010، صفحة 192).

المطلب الثاني: أهم اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة بالإضافة إلى المؤتمرات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة لحماية البيئة والمحافظة عليها نجد أنها أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال البيئي من بينها نجد:

أولاً: اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام 1958

يعتبر من أوائل المعاهدات الدولية التي قامت بتقنين القانون الدولي البحري وذلك بهدف حماية البيئة البحرية، حيث أدرك المؤتمر أن أكثر المناطق المعرضة للتلوث الذري هي منطقة أعالي البحار لأنها عبارة عن ملجأ تلجأ إليه الدول المتقدمة تكنولوجيا لإجراء تجاربها فيها بالإضافة إلى تفريغ المخلفات المشعة فيه (العطا، 2009، صفحة 115).

كان الهدف من هذه اتفاقية هو توفير الحماية للشواطئ والسواحل من التلوث بالزيت، وبالتالي تم حضر التخلص من مخلفات السفن من البترول في مناق محضور فيها ذلك ولذلك وجهت لهذه الاتفاقية عدة انتقادات من أهمها:

- أنها كرست بعض الاستثناءات في هذا الشأن رأى الكثير من المختصين في هذا المجال، أن انحيازها كان واضحاً للشركات في هذا المجال، وهو ما يلم عن إمكانية الرضوخ لضغوطات سياسية أو لمطالب أصحاب المصالح بصفة مباشرة.

-الشيء الثاني المنتقد هو تركيزها على مصدر وحيد من مصادر التلوث واغفالها وعدم ذكرها لباقي المصادر الملوثة للبحر والسواحل.

ثانيا: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982

دخلت حيز النفاذ في نوفمبر 1994 وقد صنفت الجزء الثاني عشر منها (المواد من 192 إلى 237 لحماية البيئة البحرية والمحافضة عليها، حيث نصت هذه الاتفاقية على ضرورة التزام الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تلوث البيئة البحرية مستعملة في ذلك أفضل الوسائل المتاحة لها.

وكضمان لحماية بيئات الدول الأخرى وعدم تلويثها، تتخذ مجموعة من الإجراءات لضمان سيورة الأنشطة الواقعة تحت اشرافها وولايتها، كما أنها أكدت الحق السيادي للدول من خلال استغلال مواردها الطبيعية، وذلك عملا بسياستها البيئية والتزامها بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها (الهيقي، 2016، صفحة 513).

كما دعت الاتفاقية بضرورة التعاون الدولي فيما بين الدول على الصعيدين العالمي والإقليمي أو من خلال المنظمات الدولية مختصة، وذلك من أجل صياغة القواعد الدولية ووضع معايير تهدف إلى حماية البيئة البحرية والمحافضة عليها، وكذلك مساعدة الدول النامية لمحاربة التلوث البحري وحماية بيئتها البحرية من المخاطر، عن طريق تزويد تلك الدول بالمعدات اللازمة والضرورية لعملها في المجال البيئي، وقد أعطت مهمة الرقابة على تنفيذ التزام بحماية البيئة للدول الأطراف نلسها، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إعطاء الدول حقوقا من خلال الانتفاع بثروات البحار واستغلال مواردها الطبيعية، وتحميلها التزامات و المتمثلة في الحد من التلوث البيئة البحرية أي كان مصدره باستعمال كل الوسائل العلمية المتاحة لها (العطا، 2009، صفحة 132).

ثالثا: اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية

تم ابرامها في 21 ماي 1997 وضع نص هذه الاتفاقية من طرف لجنة القانون الدولي بناء على طلب من الجمعية العامة، حيث تعتبر المعاهدة الوحيدة التي تغطي المياه العذبة المشتركة بشكل عالمي.

وتطرقت الاتفاقية من خلال الباب الرابع منها المعنون بـ(الحماية والصون والإدارة) لي موضوع التلوث بالنفايات الخطرة حيث نصت الاتفاقية في المادة 21 الفقرة الأولى منها على ضرورة مكافحة التلوث المجاري المائية الدولية، الطي يمكن أن يكون سبب في الحاق الضرر بدول أخرى من دول المجري المائي، أو لبيئتها، خاصة الضرر الذي يلحق بصحة الانسان (سعيد، 2010، صفحة 200).

رابعا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994

انبثقت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن مؤتمر ريو، وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على لعقد اجتماع تنظيمي في مقر الأمم المتحدة نيويورك في جانفي 1993، حيث توالى انعقاد دواراتها.

إلى أن اكتملت صياغة الاتفاقية في الدورة الخامسة في باريس سنة جوان 1994 وقد نصت الاتفاقية على مجموعة من الأهداف تكمن في:

- ضرورة معاونة الدول المتضررة من طرف المجتمع الدولي، في النواحي العلمية والتقنية والمالية.

- التعبير عن الإدراك العالمي لقضايا التصحر والجفاف (الأبرش، 2017، صفحة 240).

- مشاركة الناس في التصدي لمشاكل البيئية ومساعدة أنفسهم عن طريق تخصيص الموارد وتبادل الأفكار والمعارف، وبناء القدرات كما أنها توضح الصلة بين الانسان والبيئة.

- العمل على إيجاد طرق بديلة لكسب العيش، عن طريق إقامة مشاريع، توفر إيرادات في المناطق المعرضة للجفاف.

- إقامة علاقات وشركات بين القطاعين العام والخاص (الهيبي، 2016، صفحة 501).

خامسا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تعتبر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، جريمة لا يمكن أن ترتكب في دولة واحدة، وإنما أكثر من دولة، حيث يمكن أن ترتكب في دولة وتمتد لدولة أخرى، أو يمكن تجري داخل دولة لكن الاعداد والتحضير لها يكون في دولة أخرى، أو إذا ارتكبت في دولة واحدة لكن الأضرار وللشديدة تكون في دولة أخرى، اعتمدها الجمعية العامة في 15 نوفمبر عام 2000 على خلفية دراسة مسألة الاشكال المستحدثة من الجريمة في عام 2010، حيث اعتبرت نقل النفايات الخطرة وافراغها بصورة غير قانونية والاتجار بها، جريمة بيئية أولا جريمة منظمة عبر الوطنية ثانيا.

المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت آثار التجارة الدولية على البيئة عقب التوسع السريع والهائل للتجارة الدولية، والتي عززتها اتفاقية التجارة الحرة وخفض تكاليف النقل. وقد تضاعف حجم التجارة العالمية سبعة وعشرين مرة في الفترة ما بين 1950 و2006، بينما لم يتضاعف إجمالي الناتج المحلي العالمي «سوى» ثمانية مرات، وبالتالي ارتفعت نسبة التجارة الدولية في إجمالي الناتج المحلي من 5,5% إلى 20,5%. أصبحت تلك الآثار محل بحث متجدد بدءاً من عام 1990، عقب الاعتراضات التي أبداه المتخصصون في علوم البيئة على إبرام اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، النافتا (NAFTA).

غير أن المقارنة بين وضع التجارة الحرة «مع» التجارة الدولية والوضع الافتراضي «دونها» ليست واضحة (مخلوفي و عبد العزيز، 2012، صفحة 54).

فإذا اتفق الاقتصاديون بصفة عامة على الطابع النفعي للتجارة الحرة، الذي يزيد من حجم التجارة الدولية، وبالتالي من حجم إنتاج الثروات، فإن صافي آثار التجارة الدولية على البيئة يظل غير محدد بشكل واضح، إلى جانب الآثار السلبية، كالتلوث المباشر الناتج

عن وسائل المواصلات، وتزايد المنتجات الملوثة والتي تولد عناصر تؤدي إلى استغلال الطبيعة، ومشاكل التقنين الدولي للملوثات، هناك بعض الآثار الإيجابية مثل نقل التكنولوجيا النظيفة أو التوزيع الأفضل للموارد الطبيعية وبالتالي الحفاظ عليها.

المطلب الأول: التجارة الدولية والمتطلبات البيئية

إن السعي وراء الإنتاجية الاقتصادية، أظهر دوره في تدهور البيئة، من خلال ما تسبب فيه من استنزاف للموارد غير المتجددة، مثل الوقود الأحفوري، تراكم الملوثات المختلفة، نقل النفايات الخطرة، الاحتباس الحراري، ضعف طبقة الأوزون وتهديد التنوع البيولوجي (سرحان، 2011، صفحة 76).

وعلى إثر ذلك برزت اتجاهات عديدة لتفسير العلاقة بين النشاط التجاري والبيئة، فمن جهة، هناك من يعتقد بأن تحرير التجارة سيدفع في النهاية إلى اهتمام أكبر ومتزايد بالبيئة ومحاولة المحافظة عليها، وهذا ما يمكن أن تستهدفه السياسات الخاصة بتحرير التجارة، حيث يمكن تفعيل النشاط الاقتصادي العالمي، الذي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية، مما يجعل الأفراد يهتمون بالمحافظة على الموارد البيئية، نتيجة زيادة الوعي.

ومن جهة أخرى، هناك من يرى أن رفع مستويات الإنتاج لزيادة النشاط التجاري، سوف يؤدي إلى أضرار كبيرة على البيئة، نتيجة الاستهلاك المتزايد والمفرط للموارد الطبيعية وزيادة التلوث، وقد حذر عدد من أنصار حماية البيئة في العالم، من خطورة تحرير التجارة العالمية، دون أدنى اعتبار للمعايير البيئية اللازمة (عبد الخالق و بليح، 2003، صفحة 168).

المطلب الثاني: مظاهر تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة

يعد تأثير التجارة الدولية على البيئة، من المواضيع الهامة التي شغلت الفكر الاقتصادي الدولي بطريقة الدولي بطريقة متسعة في السنوات الأخيرة، ويمكن ارجاع هذا الاهتمام إلى ثلاثة أسباب رئيسية، يتمثل السبب الأول في زيادة الاهتمام بالتهديدات التي قد تكون وراء

المشاكل البيئية على المستوى العالمي، والسبب الثاني في ظهور مفهوم التنمية المستدامة، الذي وسع من دائرة الاهتمام بالبيئة، أم السبب الثالث فيتمثل في اندماج الاقتصاديات القومية بشكل أكثر ومتزايد في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعرف بظاهرة العولمة. ولقد كان تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة محل جدل بين من يرى أن لها تأثير إيجابي، ومن يرى العكس، أي لها تأثير سلبي على البيئة.

الفرع الأول: التأثير الإيجابي

يرى أنصار الحرية التجارية أن اتباع الدولة لقواعد محررة للتجارة له تأثير إيجابي على البيئة، ويوفر لها أفضل الآليات لحمايتها، ويستند هؤلاء إلى مجموعة من التأثيرات هي:

أولاً: تسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة بأقل تكلفة

لقد ثار جدل في الفكر الاقتصادي بأن الدول التي تأخذ بالحرية التجارية، تكون أكثر استقبالا للتكنولوجيا النظيفة، من تلك التي تتميز بتقييد تجارتها، وربما يرجع ذلك إلى أن صادرت الدول المتحررة تجاريا يتعين عليها أن تفي بحاجة المتطلبات البيئية المتشددة في الخارج (عوض الله، 1999، صفحة 36).

فحسب أنصار الحرية، ييسر تحرير التجارة إمكانية الحصول على التكنولوجيا اللازمة، ورفع مستوى الإنتاجية الذي قد يخفض من استنزاف الموارد الطبيعية، فغالبا ما تكون التكنولوجيا الحديثة أكثر صداقة للبيئة، لأنها نشأت وتطورت بالدول المتقدمة ذات القواعد البيئية المتشددة، ومن ثم يتوقع أن يكون الأثر التكنولوجي إيجابيا على البيئة، حيث أنه يصاحب تطبيق التكنولوجيا النظيفة فوائد عديدة تعود على الدول التي تتبناها منها (رزق الله، 2005، صفحة 270).

-تشجيع المنشآت على البحث على أفضل التكنولوجيات المتاحة، مما يفيد ليس فقط الصناعة وإنما كذلك جهات البحوث والمجتمع العملي والمدارس المهنية في مجال البيئة.

-تحسين بيئة العمل، وذلك بتخفيض الأمراض الناتجة عن التلوث التي يعاني منها العمال، الذين يعتبرون من أهم الأصول بالنسبة لأي صناعة.

-زيادة فرص التصدير من خلال الوفاء باشتراطات الدول المتقدمة التي تلزم أن تكون المنتجات المستوردة صديقة البيئة. وإلى جانب الدول المتقدمة فلقد لجأت كذلك الدول النامية، الأقل تقييدا لتجارتها إلى استخدام هذا النوع من التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة، أن هذه التطورات التكنولوجية المعاصرة قد أثرت في المستهلكين، حيث خلقت فئات استهلاكية جديدة في الدول المتقدمة، تطالب بمنتجات خضراء نابعة من تكنولوجيا نظيفة تحافظ على البيئة، ما أدى إلى خلق أسواق نامية للتكنولوجيا البيئية، والصادرات من المنتجات الخضراء (رزق الله، 2005، صفحة 267).

ثانيا: تخفيض نسبة التلوث الصناعي

أثبت بعض الدراسات نقص تركيز نسبة التلوث الصناعي في الدول المعتمدة لقواعد تحرير التجارة بمعدلات أعلى من ذلك التي حدثت في الدول التي تعتمد أدوات مقيدة للتجارة، ومن أهم هذه الدراسات لدينا: الدراسة التي قام بها "ك. أندرسون" سنة 1992، على سلعة الفحم، التي تعد من السلع التي تحقق موارد مالية كبيرة، باعتبارها المساهم الرئيسي في التدفئة العالمية (عوض الله، 1999، صفحة 40)، وهي سلعة تخضع لقيود كبيرة. وقد توصل هذا الباحث إلى أنه في حالة تحرير تجارة الفحم بإزالة القيود على استيراد، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع السعر العالمي لهذه السلعة، وهذا ما يؤدي إلى نقص استهلاكه في الدول المستوردة للطاقة، وبالتالي تنخفض صادراته إلى الخارج، فتقل بذلك الكمية المستخدمة، وسينخفض التلوث الناتج من الطاقة المعتمدة على الفحم وهو ما سيخدم البيئة (أبو العطا، 2002، صفحة 40).

ثالثا: إعادة توطین انتاج السلع الغذائية في الدول النامية

توقعت أغلب دراسات تقييم تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة، حدوث زيادة في أسعار السلع الغذائية في ظل التحرير الاقتصادي، المتمثل في إزالة القيود التعريفية وغير

التعريفية، وهذه الزيادة قد تدفع لإعادة توطين الإنتاج بالنسبة لبعض السلع الغذائية، من الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية (فرنش، 2001، صفحة 57)، وبالتالي فمن المتوقع أن يحدث توسعا لهذه الدول في الإنتاج، وهذا ما يسمى بأثر الحجم.

ومن أهم هذه الدراسات لدينا: الدراسة التي قام بها الاقتصادي "أندرسون" سنة 1992 على السلع الغذائية، التي أوضح من خلالها أنه في حالة تحرير التجارة في هذه السلع، فإن أسعار الغذاء العالمي سوف ترتفع، وذلك سوف يسمح للدول النامية بالتوسع في انتاجها، خاصة في المواد الغذائية التي تستوردها بنسبة كبيرة للاستهلاك المحلي، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تخفيض الكميات المستوردة، وتقليل حجم الفجوة الغذائية التي تعاني منها الدول النامية، وسيتيح للقطاع الزراعي لهذه الدول فرصة كبيرة لزيادة صادراتها (فرنش، 2001، صفحة 57)، وبالتالي زيادة إيراداتها.

وحسب أندرسون فان ذلك سوف يكون إيجابيا ومفيدا للبيئة، لكون الدول النامية تعتمد في انتاجها الزراعي كميات أقل بكثير من المخصبات الكيماوية والمبيدات الحشرية، مقارنة بالدول المتقدمة، كما أن ذلك سوف يدفع هذه الدول إلى استصلاح أراضيها الزراعية في المناطق الريفية، وبالتالي زيادة اليد العاملة، مما يخفض من حجم البطالة فيها، هذا إلى جانب إحلال الوقود النظيف محل الأخشاب في هذه المناطق، مما يقلل من الضغط على التصحر، ويساهم بالتالي في تحسين البيئة (عوض الله، 1999، صفحة 41).

رابعا: تحقيق التنمية المستدامة

يؤمن أنصار الحرية التجارية بأن تحرير التجارة الدولية سوف يشجع التنمية الاقتصادية واستخدام أكثر كفاءة لمصادر الثروات الطبيعية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، فالتخفيضات على التعريفية الجمركية، تتيح للدولة فرص أفضل للتصدير، ومن ثم الحصول على الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية، ورفع مستوى دخل الفرد، وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية، مما يجعل الأفراد يزدون من اهتماماتهم في المحافظة على

البيئة، نتيجة لزيادة الوعي (الامارة، 2004، صفحة 01)، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية البيئة.

ووفقاً لأنصار الحرية التجارية، يتطلب على الدول المتقدمة الصناعية، لكي تتحقق التنمية المستدامة، ان تفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية، وأمام صادرات بعضها البعض، وأن تقلل أو تزيل من التعريفات الجمركية التي تفرضها، وذلك ما أشار إليه المبدأ الثاني عشر من اعلان ريو، الذي ينص على أنه: "يجب على الدول أن تتعاون من أجل ترقية نظام اقتصادي دولي متفتح ومناسب، قادر على أن يولد النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وأن يؤمن مواجهة أفضل لمشاكل تدور البيئة..." (Déclaration de RIO sur l'environnement et le développement , 1994, p. 233).

كما أكدت على ذلك اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، في تقريرها الذي أشار أنه: "إذا كان للدول النامية أن توفق بين الحاجة إلى التنمية والحفاظ على البيئة، فهي في حاجة ملحة إلى وجود نفوذ سوقية لصادراتها غير التقليدية، التي تتمتع فيها بميزة نسبية في أسواق الدول الصناعية خاصة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (عبد الخالق و بليح، 2003، صفحة 103).

الفرع الثاني: التأثير السلبي

توجد الآراء المعارضة التي ترى أن للحرية التجارية تأثير سلبي على البيئة، ويستند هؤلاء إلى مجموعة من التأثيرات هي:

أولاً: استنزاف الموارد الطبيعية

يحذر أنصار البيئة من خطورة تحرير التجارة الدولية على عمليات استنزاف الموارد الطبيعية، التي تعتمد عليها الدول النامية في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لعمليات التنمية، ومن أهم الموارد الطبيعية التي كثر الحديث عن مخاطر استنزافها نتيجة التحرير هي:

1- الغابات: خلال العقود الأخيرة، أتلقت الدول النامية العديد من غاباتها الاستوائية، فهي تحرق وتقطع ما بين 17 و20 مليون هكتار في السنة الواحدة من غاباتها ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى رغبة السكان المحليين في تحويل تلك المناطق إلى أراضي زراعية، أو مراع للماشية، أو التجارة في الأخشاب، وذلك لسد طلبات الدول الغنية من اللحوم والمنتجات الزراعية والغابية (الحديدي، 1992، صفحة 93)، إنها تقضي على غاباتها لصالح الدول المتقدمة، وإذا استمرت على ذلك، فسوف تنعدم تلك الغابات في السنوات القادمة (Luc, 1991, p. 12).

وقد أظهرت دراسات حديثة أن قطع الأشجار لأغراض تجارية أبرز تهديد لغابات العالم الأكثر ثراء بيولوجيا، وفي أوائل القائمة تأتي غابات التخوم في كندا وألاسكا وروسيا وحوض الأمازون، ولقد ارتفعت بانتظام قيمة التجارة العالمية في منتجات الغابات خلال العقود القليلة الأخيرة، إذ ارتفعت من 92 مليار دولار في سنة 1961 إلى 129 مليار دولار في سنة 1998، وحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، فما بين 1970 و1998 زاد حجم صادرات الألواح الخشبية خمس مرات، كما تضاعفت صادرات الخشب الرقائقي والورق المقوى، أربع مرات كذلك تضاعفت صادرات الخشب المقطع، ولباب الخشب، وذلك يعد مؤشرا هام على زيادة عولمة الصناعة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه للنمو، ردا على زيادة التنافس وفتح الأسواق في ظل التجارة الحرة (شارما وريموند، 1992، صفحة 31).

وإذا كانت الدول المتقدمة الصناعية صاحبة الدور الرئيسي في تجارة منتجات الغابات، إلا أن الدول النامية مع تبنيها لسياسة الحرية التجارية، أصبحت خلال العقود الأخيرة تزيد بانتظام نصيبها من صادرات منتجات الغابات، ومن هذه الدول لدينا كل من ماليزيا والبرازيل واندونيسيا (فرنش، 2001، الصفحات 28-29).

2- التربة: يعد التصحر والتلوث من المشاكل التي تعاني منها التربة، ويتوقع البيئيون زيادة

حدثها مع تبني الدول لسياسة الحرية التجارية

1-2-ازدياد خطر التصحر: إن التصحر وتعرية التربة قديم قدم الأرض نفسها، لكن دراسته وطرق مكافحته والتنبيه إلى خطورته علم حديث، فالدراسات التطبيقية لرصد التصحر ومنعه لا يزيد عمرها عن ربع قرن (الحولي، 1986، صفحة 142)، ويعد من أخطر المشاكل التي تمس كل أراضي العالم، وتعاني منه خاصة دول العالم الثالث (مندور و رمضان، 1990، صفحة 55).

يرجع امتداد التصحر مبدئيا لدى الدول النامية لأسباب طبيعية، كالجفاف وغزو الجراد، وإلى التقنيات الزراعية التقليدية المستعملة، فيقوم سكان مناطق السودان الساحلية مثلا بحرق الأعشاب، ويعتبرون ذلك كعامل أساسي لتجديد النباتات وحماية القرويين، غير أن هذه العملية تساهم في تعجيل ظاهرة التصحر لأن سكان تلك المناطق إذا كانوا يدركون كيفية اضرار الحريق فانهم لا يعرفون كيفية ادارته ومراقبته.

لكن يرى البيئيون وهم أكثر المعارضين لحرية التجارة، أن زيادة التحول في الإنتاج الزراعي في الدول النامية إلى الزراعة التصديرية، ستؤدي إلى زيادة ظهرت التصحر فيها، فلقد ساعدت تجارة الصادرات الزراعية في ملء خزائن النقد الأجنبي في الدول النامية، ولكنها فرضت أيضا تكاليف اجتماعية وبيئية ثقيلة، فإعداد التربة للمحاصيل الزراعية المعدة للتصدير المطلوبة في الخارج، أو لإنشاء مراعي لتربية الحيوانات من أجل تصدير المنتجات الحيوانية، سبب كبير في تدهورها وبالتالي تصحرها (Ghaouti, 1998, pp. 128 – 129).

2-2-تلويث التربة الزراعية: تتعرض التربة الزراعية، نتيجة تبني سياسة التجارة الحرة إلى التلوث عن طريق الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.

أ-التلويث بالأسمدة الكيماوية: أكدت الدراسات التي أجراها الباحث "ستوارت" سنة 1978 بالولايات المتحدة الأمريكية على أراضي زراعية بولاية كاليفورنيا، ان الاسراف في التسميد الكيماوي قد يؤدي إلى تلويث التربة، ومنتجاتها، وينتقل هذا التلوث إلى الانسان عند تناوله لتلك المنتجات (عبد التواب و معوض، 1986، صفحة 331).

وحسب البيئيون فانه نتيجة السعي الدائم وراء زيادة الإنتاج الزراعي، لزيادة حجم الصادرات من المنتجات الزراعية في الكثير من دول العالم، وخاصة النامية منها، في ظل التجارة الحرة، فقد ازداد استخدام الأسمدة الكيماوية بشكل مفرط مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة تلويث التربة بشكل يهدد بتقليص المساحات الصالحة للزراعة في العالم (بشارة، 1973، صفحة 58).

ب- التلويث بالمبيدات الحشرية: تعد المبيدات الحشرية استخدام واسع النطاق في الكثير من الدول، وذلك رغبة منها في التغلب على الآفات الزراعية، وتحقيق إنتاجية وفيرة، غير أن الدراسات التي أجريت على التربة المعاملة بالمبيدات، أثبتت أن هذه الأخيرة يمكن أن تتدخل في وظائف وتركيب التربة، مما قد يحدث خلل في خصوبتها وتلويثها، وبالتالي تلويث محاصيلها، وهو ما يضر بالإنسان عند تناوله لتلك المحاصيل (فرنش، 2001، صفحة 64).

ج- الحيوانات البرية: لقد أصبحت التجارة الدولية في الحيوانات البرية صناعة عالمية متكاملة، حيث أتاح تحرير التجارة زيادة صادرات أنواع كثيرة من الحيوانات، وذات القيمة العالية في السوق، وبالتالي زيادة انقراضها، ففي كل سنة يتم شحن حوالي 40 ألف من القردة عبد الحدود الدولية، إلى جانب حوالي 6 مليون طيور حية، 3 مليون من انتاج مزارع السلاحف، و15 مليون جلد زواحف خام، وتعد الصين، اليابان وأوروبا وبعض أجزاء شرق آسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، من كبار مستهلكي الحيوانات البرية ومنتجاتها، لاستخدامها كحيوانات أليفة، وفي حدائق الحيوانات وفي الملابس كالزينة وكذا في الغذاء أو المكونات الدوائية (عبد التواب و معوض، 1986، صفحة 383).

د- مصايد الأسماك: مع تحرير الدول لتجارتها، ارتفعت قيمة صادرات الأسماك خمسة أضعاف تقريبا منذ سنة 1980 لتصل إلى 52 مليار دولار في سنة 1997 وذلك حسب احصائيات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، فمن جهة تهيمن الدول المتقدمة الصناعية

على توريد الأسماك على مستوى العالم، ومن جهة أخرى نجد نصيب الدول النامية من الصادرات قد ارتفع بانتظام في السنوات الأخيرة.

إلا أنه في السنوات القليلة الماضية أصبحت الدول تعتمد كثيرا على مزارع الأسماك، لتخفيف الضغط على المصادر الطبيعية للأسماك، إلا أن هذه الطريقة مكلفة جدا بيئيا واجتماعيا، فهذه المزارع تحتاج عادة إلى مساحات أراضي ومياه كثيفة والعديد من أنواع المستزرعة عالية القيمة من الأسماك (شارما و ريموند ، 1992 ، صفحة 31).

هـ-المياه: يضيف البيئيون آثارا سلبية أخرى على البيئة كنتيجة لتحرير التجارة الدولية تتمثل:

-الاسراف في استهلاك المياه: كلما ازدادت طموحات التوسع الاقتصادي، والزيادة من الصادرات الزراعية والصناعية، فقد كانت الكمية المطلوبة والمخدمة من المياه تتضاعف كل عشر سنوات.

-تلويث المياه: تعاني المجاري المائية، الأنهار والبحار والمحيطات، من تلوث شديد نتيجة لرمي النفايات فيها وعدم قدرة العوامل الطبيعية التخلص منها، نظر لكميتها أو لنوعيتها أو لصعوبة تحليلها بيولوجيا، مما يؤدي إلى آثار سلبية مدمرة للحياة الطبيعية في المجاري المائية، تعود بالضرر الشديد على الانسان.

لوحظ في السنوات الأخيرة مع تحرير التجارة الدولية اعتداء خطيرا على الوسط البحري وذلك في عدة مناطق بحرية، وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات لإصلاح الوضعية سيكون لذلك نتائج خطيرة على الجماعات السكانية التي تعيش حولها (الجبان، صفحة 72)، وتزداد أخطار التلوث البحري خاصة مع زيادة المخلفات البترولية التي تطرح عمدا في البحر، من قبل الناقلات البترولية أو من المنشآت البترولية الساحلية.

من هنا يتضح أن تحرير التجارة الدولية، لا يقدم هو أيضا حلا للمشكلة البيئية في الدول النامية، بل يزيدها حجما ونوعا، فقد شجعت الدول المتقدمة على تصدير المواد الضارة

والخطيرة إلى الدول النامية، لتحقيق من وراء ذلك أرباحا طائلة، ثم عند استخدام هذه المواد بمعرفة الدول النامية في التصنيع من أجل التصدير، يلاحظ رفض الدول المتقدمة دخول المنتجات التي تحتوي هذه المواد إلى أسواقها.

وهكذا تتمثل مظاهر تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة في محصلة تفاعل بين مجموعات من التأثيرات الإيجابية منها والسلبية، التي تتوقف في النهاية على نوعية السلعة والدولة الذين يخضعان لسياسة الحرية التجارية.

خاتمة:

من خلال هذا البحث يتضح جليا أن الجهود المبذولة من طرف هيئة الأمم المتحدة تعد خطوة على طريق طويل وشاق نظرا للجوانب المعقدة والمتشابكة التي تتسم بها المشكلة والتي تفرض حتمية استمرار المواجهة.

هناك علاقة كبيرة بين التجارة الدولية والبيئة إلى وجود تأثير متبادل بين التجارة الدولية والبيئة، إذ تؤثر كل منهما في الأخرى، فالتجارة الدولية تؤثر على البيئة من خلال قواعدها المحررة للتجارة وتلك المقيدة لها، ويمكن التركيز هنا على الآثار المحتملة لهذه الأخيرة على البيئة، فإزالة القيود التجارية في ظل التحرر التجاري من شأنه أن يشجع على زيادة التبادل التجاري الأمر الذي يقتضي بدوره التأثير على الموارد الطبيعية التي تعد المصدر الأساسي لعملية التصنيع والإنتاج.

ومن هذا نخرج بجملة من الاقتراحات مفادها:

- ضرورة انشاء منظمة دولية للبيئة، في إطار الأمم المتحدة من أجل إعطاء دفع سياسي عالمي لجهود حماية البيئة، مع إمكانية تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة دولية حقيقية

- أخذ مسألة حماية البيئة كواجب أخلاقي لجميع المجتمعات البشرية، واعتباره التزاما من الجيل الحالي إلى الجيل القادم باسم التضامن بين الأجيال.

في النهاية لابد من تكاتف الجهود بين برنامج الأمم المتحدة في حماية البيئة.

قائمة المراجع:

- أحمد مندور، وأحمد رمضان. (1990). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية. بيروت: الدار الجامعية.
- السيد أحمد عبد الخالق، ومحمد بديع بليح. (2003). تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، منظمة التجارة العالمية، آثار المنافسة الدولية، المشكلة البيئية والتجارة الدولية. مصر: الدار الجامعية.
- بن فاطمة بوبكر. (2017). القانون الدولي لحماية البيئة. مطبوعة خاصة بطلبة الماجستير، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص النظام القانوني لحماية البيئة، الجزائر: جامعة الدكتور مولاي الطاهر.
- دريال محمد. (2019). دور القانون الدولي لحماية البيئة. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص حقوق، فرع قانون والصحة، سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- رياض الجبان. (بلا تاريخ). التربية البيئية مشكلات وحلول. بيروت: دار الفكر المعاصر.
- رياض صالح أو العطا. (2009). حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- سامية سرحان. (2011). أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية، دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية. مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة سطيف.
- سليمان مراد. (2016). حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري. (مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، تخصص هيئات عمومية وحوكمة، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة بعد الرحمان ميرة.
- سهير إبراهيم حاتم الهيتي. (2016). المؤسسة الدولية عن الضرر البيئي. دمشق، سوريا: دار ومؤسسة رسلان.
- صفوت عبد السلام عوض الله. (1999). تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عايدة بشارة. (1973). دراسات في بعض مشاكل تلوث البيئة. القاهرة: المكتبة الثقافية.

- عبد السلام مخلوفي، و سفيان عبد العزيز. (2012). إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري. المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. جامعة ورقلة.
- عبد الناصر زياد هياجنة. (2014). القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار الثقافة.
- علاء الحديدي. (1992). قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب. مجلة السياسة الدولية (العدد 110).
- محمد إبراهيم عباس أبو العطا. (2002). التأثيرات المتبادلة بين اتفاقيات التجارة الدولية والبيئية (دراسة تطبقية على مصر). القاهرة: دار النهضة العربية.
- محمد رضوان الحولي. (1986). التصحر في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي (العدد 94).
- محمود الأبرش. (2017). السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- معوض عبد التواب، و مصطفى عبد التواب معوض. (1986). جرائم التلوث من الناحية القانونية والفنية. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- ناديا ليتيم سعيد. (2010). دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفائات الخطرة. عمان: دار الحامد.
- ناريندرا شارما، و روى ريموند. (1992). إدارة غابات العالم. مجلة التمويل والتنمية، مجلد 29 (العدد 02).
- هيلاري فرنش. (2001). اختفاء الحدود (حماية كوكب الأرض). (ترجمة أحمد أمين الجمل، المترجمون) القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- وسيم جميل الامارة. (2004). العلاقة بين النشاط التجاري والنظام البيئي. تم الاسترداد من www.greenline.com.
- وسيم وجيه الكسان رزق الله. (2005). الأبعاد الاقتصادية والبيئية لاتفاقية الجات وأثرها على التنمية التكنولوجية في البيئة المصرية. القاهرة: دار النهضة العربية.

وعراب سعيدة. (2017). حماية البيئة من التلوث في إطار المجتمع الدولي. (مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الدولي لحقوق الانسان، البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج.

Déclaration de RIO sur l'environnement et le développement . (1994). PULIM , Limoge : in PRIEUR Michel et DOUMBE- BILLE Stéphane (sous la direction de) , « Environnement et développement durable » .

Ghaouti, M. (1998). « Une véritable menace sur l'environnement africain : ladésertification (L'exemple du Maghreb) » . Revue IDARA Publiée par de l'Ecole Nationale d'Administration, Vol 08(N° 02).

Luc, M. J. (1991). La protection internationale de l'environnement, Que sais – je ?PUF. Paris.